توجيه كلام العلماء الذين أجازوا المشاركة في البرلمانات

للشيخ هشام بن فؤاد البيلي حفظه الله

سئل الشيخ حفظه الله

بالنسبة لشبهة أنه وُجد بعض فتاوى للعلماء في جواز دخول البرلمانات.كفتوى اللجنة الدائمة وفتوى الشيخ العثيمين وغير ذلك . فما الرد علي ذلك ؟

فهذه فتاوى المشايخ ونحن خلف المشايخ وعليه فلابد أن نقول بدخول البرلمانات.

فأجاب الشيخ حفظه الله

نقول **أولاً** : نوجه إليكم شيئاً منذ متى وأنت تقولون بكلام المشايخ إنكم مجاريون للمشايخ وتتهمون المشايخ بأنهم لا يفقهون الواقع :.

أول شيء المشايخ يحرمون المظاهرات قلتم(ما يعرفون شيئاً) المشايخ حرموا الخروج علي السلاطين قلتم" ما يعرفون شيئاً " هذا واقعهم يفتون فيه. أما واقعنا فلا يفتي فيه المشايخ.

فما بال المشايخ الآن صار الواقع واقعهم وصارت الفتوى مصدرهم . فهل أنت تعتقد اتباع هؤلاء المشايخ وصلاحية هؤلاء.

لهذا نقول قد اتفق العلماء علي أن قتل النفس ولو تحت مسمى الجهاد أن هذا من قتل النفس ولا يجوز فماذا فعلت أنت؟

قلت هذا لا ينبغي ولا يفتى في هذه المسائل إلا من رأى أمه يبقر بطنها أمامه وإلا من رأى أباه تطير رقبته هذا الذي يفتي ، إنما هؤلاء المشايخ الذين يجلسون عند السلطان ويجلسون في البروج المشيدة ما يفتون في هذه المسائل ولا في هذا الواقع .

ولما أفتى المشايخ في الصلح مع اليهود . قلتم لا نأخذ بفتوى المشايخ فما بالكم الآن تأخذون بفتوى المشايخ وصار المشايخ علماء وفقهاء في مسألة الانتخابات – ما شاء الله – وكان لا يفقهون الواقع في مسألة المظاهرات والخروج علي السلاطين .

الأمر الثاني أن هؤلاء المشايخ ما أطلقوا فتاواهم بل جعلوها مقيدة بالشروط والأغلال

فأين تلكم الشروط والأغلال ؟ فإنكم لو عرضتم ما تفعلون علي كلام المشايخ لوجدتم أن الفعل الواحد منكم تعارضه كل فتاوى المشايخ.

سُئلت اللجنة الدائمة عن من يدخل البرلمان ويقسم علي القانون ؟

قالوا هذا لا يجوز لأنه لا يجوز القسم علي القانون واحترامه لأنه يتصادم مع الشريعة ، وأن القسم علي الدستور لأضفر مخالفتكم فكيف بما دونه ؟

فلماذا لا تأخذون بهذا ؟

مراد المشايخ من هذا أن تدخل فتنكر. تقول " هذا باطل .. هذا حلال .. هذا حرام.. هذا لا يجوز.. اتركوا حكم الجاهلية.. تعالوا إلى حكم الله.. طبقوا الشريعة .. ما في أحزاب ..أنت ليبرالي اذهب .. وأنت علماني لا نأخذ قولك..أنت اشتراكي نعوذ الله من اشتراكيتك ..وأنت تقدم القانون علي الشرع نعوذ بالله .

أو أن المشايخ يقولون ادخل ووقع علي أن السيادة للقانون ؟؟ وقع علي جواز أن يتولى الأمر امرأة.. وقع علي جواز أن يتولي الأمر نصراني .. وقع .. وقع .. وقع .

ما قال المشايخ هذا أبداً. فإن المشايخ جعلوا المسألة من باب النهي عن المنكر

ولهذا فرق بين تحريم المشايخ لتكوين الأحزاب وفتوى المشايخ في دخول البرلمان

فدخول البرلمان علقوه بهذا أن تدخل فتنكر أن تزيل هذا المنكر لعل الله سبحانه وتعالي أن ينفع بك .

ولهذا الشيخ ابن عثيمين قال "لو أنك وحدك فقد ينفع الله سبحانه وتعالي بك "

لما يدخل الواحد وهو قوي يقول قال الله .. قال رسوله .. قال ابن عباس ، قال مجاهد . قال عطاء ، وجاء عند البخاري كذا ، وروى الترمذي كذا ، وجاءت رواية كذا عند النسائي انفرد بها .

والله جزاك الله خير لو تدخل تقرر هذا – يعني من باب التنزل – لو كان هذا فهذا مراد المشايخ .

أما المشايخ يقولون ادخل تقر ما عليه العلمانيون والليبراليون، وهذه الأحزاب التي يقوم عليها هذا البرلمان.. هذا افتراء عظيم علي المشايخ .

ولهذا سُئل الشيخ الألباني – رحمه الله تعالي – سؤالاً صريحاً ..

يا شيخ أنت قلت بهذه الشروط.

قال الشيخ " وما هذه الشروط ؟ "

قالوا قلت كذا وكذا..

قال الشيخ " وهل هذه موجودة ؟ "

قالوا لا .

قال الشيخ " إذن هي نظرية "

الشيخ الألباني نفسه يقول هذا .

ونحن أسعد الناس بإتباع هؤلاء المشايخ ونحن لا ننطلق في شيء حتى ننظر في كلام علمائنا ومشايخنا ، هم علي رؤوسنا .

الأمر الثالث : أننا نعرض فتاوى مشايخنا وعلمائنا وأعظم من مشايخنا وعلمائنا من الأئمة الأربعة وغيرهم على الكتاب والسنة فما وافق (قُبِلَ) وما خالف (رُدَّ)

فلو اتفق الفقهاء الأربعة علي مسألة وظهر الدليل بخلافها فما هو الواجب علينا ؟

علينا أن نأخذ بالدليل.

وعليه فإن الناظر إلي فتاوى أهل العلم. فإنهم بنوها علي مصلحة معينة هذه المصلحة غير متحققة أصلاً ، وهذه المصلحة غير واردة أصلاً ، وعليه فلا دليل علي صحة هذه الفتوى . فإن مشايخنا علّمونا أنه لا ينبغي الاندراج تحت حكم الجاهلية ، لذلك فإذا دخلت ضمن هذه القوانين فلابد أن تندرج تحت حكم الجاهلية

ولهذا حرموا أن يكون الحزب ذا مرجعية إسلامية . هذا لا يجوز . شرط أساسي ألا يكون هناك حزب ذو مرجعية إسلامية ، وإذا كان هناك حزب له مرجعية غير إسلامية إذن يبقى أن تكون مرجعيته (علمانية – ليبرالية) وغير ذلك من هذه الأشياء . فكيف تحصل الموافقة علي هذا ؟ وعليه أقول لكم وباختصار شديد طالعوا بنود التأسيس في أي حزب من الأحزاب سواء إسلامية أو غير إسلامية ستجدون هذه البنود موجودة " أن تكون

السيادة للقانون ، المطالبة بحرية الأحزاب بجميع صورها يعني تعطي الحرية للحزب العلماني والليبرالي .. وهكذا ".

وقد كان القانون كفراً بالأمس فأصبحت السيادة له اليوم .

مَن مِنّ المشايخ قال السيادة للقانون ؟ يا من تتبعون فتاوى المشايخ . أين آياتكم " ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلي الطاغوت " وأنتم الآن تسارعون وتجيشون الناس بهذا .

أين أنتم من الآيات التي استدللتم بها بالأمس " أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون " . أين أنتم من قوله تعالي " فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكوك فيما شجر بينهم " هذه النصوص أين ذهبت ؟؟ وأنتم تقررون هذا .

فلم تقولوا هذا باطل ونحن مضطرون – مثلاً-. لا أنتم تضعون بأيديكم أن السيادة للقانون وأن الأحزاب ينبغي كذا.. وإننا نطالب بدولة عصرية تقوم علي أسس إسلامية حديثة . وليس بدولة إسلامية وغير ذلك من تلك الأمور التي لو نظرت إليها لوجدت العجب العجاب. فأين هذا من فتاوى المشايخ ؟ !!

هل يقر المشايخ أن يتولى الأمر امرأة ؟ ! هل يقر المشايخ أن يتولى الأمر نصراني ؟ ! هل يقر المشايخ بأن السيادة للقانون ؟ ! اتقوا الله .. ولا تستعملوا هذه الفتاوى تنشرونها من باب الدرع الواقي وإلا فأنتم أبعد الناس عن فتاوى المشايخ . أضف إلي ذلك أنكم أهدرتم هذه القيود والشروط التي وضعها أهل العلم ، ولم تجمعوا بين الفتاوى كلها لتعلموا أن مرادهم – ولا نتابعهم علي ما قالوا – مرادهم أن تدخل لتنكر المنكر ، وأن هذا الأمر أمر محرم عليك أصلاً و تقول بهذا وتعتقده.

والدليل علي هذا راجع بنود تأسيس الأحزاب وأنت تجد العجب العجاب حتى أننا الآن لا ندري ما الفرق بينك وبين من سبقك ؟ ما الفرق بينك وبين حكومة علمانية ليبرالية ؟ إذا كنت تحارب العلمانية وأنت تقر هذه الأحزاب العلمانية وتقر هذه الأحزاب الليبرالية ، ولهذا الشيخ العلامة مقبل بن هادي – رحمه الله تعالي – لما اطلع علي هذا الأمر وسئل عن فتاوى بعض المشايخ في هذا الأمر أجاب : بهذا الجواب الذي اختصرته لكم وبينته لكم وبالتالي نحن مع المشايخ لكن إذا ظهر شيء خالف الدليل فإننا نبين لسنا الذين نضرب

بكلامهم عرض الحائط ، لكننا نفهم كلامهم ونجمع بين كلامهم في جميع فتاواهم ونعلم شروطهم ونعلم أسسهم ونعلم علي أي شيء تُبني الفتوى وغير ذلك من هذه الأشياء لا أننا ننظر بمنظور أو بعين من قال الله -عزَ وجلَّ- فيه " وأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله "

فلهذا عليكم أن تخفوا هذه الفتاوى أو توضحوا كما نوضح نحن الآن إذا كنتم بغاة حق ، وكما أظهرتم هذه الفتاوى الآن عليكم أن تظهروا جميع الفتاوى بدلاً من أن تقولوا أن (الفتوى مسيسة) أو (إن هؤلاء العلماء إنما هم حمير السلطان يستعملهم السلطان كالعبيد حيثما أراد) . فلماذا تظهر هذه الفتاوى الآن ، فهؤلاء يمكثون علي(النت) ليلاً ونهاراً لاستخراج مثل هذه الفتاوى ليشككوا المسلمين في هذا ، ولهذا أنا لو أفتي الآن بدخول البرلمان لرأيتم مع المحاربة لنا لرأيتموها مطبوعة وموزعة علي الناس ويقولون فلان يفتى بهذه المسألة ، مع أنهم يعارضونك ويحاربونك . لكن إذا وجدوا شيئاً يخدم حزبهم ويخدم معتقدهم فإنهم يقولون بهذا الأمر.

وعليه فقول الله عزَ وجلَّ " نوليه ما تولى "

بيان لقاعدة عظيمة وهي (الجزاء من جنس العمل)، وأن الإنسان إذا طلب الحق وطلب الخير وحرص عليه فإن الله عز وجلَّ يهديه بإذن الله تبارك وتعالى، ومن طُبعت نفسه علي العناد والمشاقة فكيف يُهدى ؟؟ " إن الله لا يهدي من يضل" .

ولهذا نحن نطالبهم بأن يذكروا كلامهم الأول في هذا إذا ذكروا كلامهم الأول تبين الحق إن شاء الله .